حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

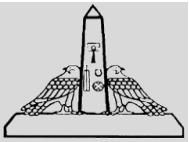

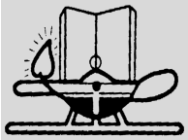

نمط المصدر المؤول من (اللام) وجملة صلتها
دراسة تركيبية، تحويلية، دلالية

عمر عثمان على عوض*

جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية

المستخلص

المصدر المؤول في العربية كل تركيب أمكن تأويله بمصدرٍ صريح، فحلَّ محل الاسم المفرد وأخذ موقعه من الإعراب، سواءً اشتمل تركيبه على أحد أحرف الصلة أم لم يشتمل، ومن أنماط تراكيب المصدر المؤول المسبوق بأحد أحرف الصلة التي دار الخلاف حولها بين العلماء نمط المصدر المؤول مع (اللام) المصدرية.

ويهدف هذا البحث إلى بيان الخصائص التركيبية لهذا النمط، وآلية تحويله من المصدر الصريح إلى المصدر المؤول وكيفية تأويله بمصدرٍ صريح، وكذلك بيان القيمة الدلالية للعدول عن المصدر الصريح إلى التعبير بهذا النمط من أنماط المصدر المؤول.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٨.

توطئة:

المصدر" اسمٌ الحدث الجاري على الفعل " [١]، وهو لفظٌ بسيطٌ غير مركَّبٍ، لا يتَّسم بسمة التعدُّد في الألفاظ المكونة لبنيته، وغاية وضعه في اللغة هي الدلالة على الحدث مجرَّداً من أية دلالةٍ أخرى، ولا شك أنَّ غايات المتكلمين من استعمال الألفاظ لا تقف عند حدودٍ معيَّنةٍ، ومن هنا جاء التنوع في الأساليب والتغاير في طرق صياغتها، ودلالة المصدر على الحدث مجرَّداً لا تفي ـ أحياناً ـ بغايات المتكلم الذي يرمي إلى ربط هذه الدلالة على الحدث بدلالاتٍ أخرى كالدلالة على مَنْ قام بالحدث، أو زمان وقوعه، فيلجأ إلى صياغة أنواعٍ أخرى من التعابير التي تحمل الدلالة على الحدث مع إمكانية تحمُّلها للدلالات المخصوصة التي يريدها، ومن هنا كان التعبير عن الحدث بصيغ المصدر المؤول المختلفة التي تحمل كلٌّ منها دلالة متميزة تضاف إلى دلالة المصدر على الحدث.

وتبعاً لاختلاف غايات المتكلم من صياغة المصدر المؤول وتنوعها بحسب الدلالات التي يبغي إضافتها إلى دلالته على الحدث تنوَّعت أنماط المصدر المؤول تنوُّعاً كبيراً، فكان بعضها مسبوقاً بحرفٍ مصدريٍّ ظاهرٍ، وبعضها بحرفٍ مصدريٍّ محذوفٍ، وبعضها بغير حرفٍ مصدريٍّ.

أنماط المصدر المؤول بحرفٍ مصدريٍّ ظاهرٍ:

يمكن أنْ نعرِّف المصدر المؤول بحرفٍ مصدريٍّ ظاهرٍ بأنَّه: كلُّ تركيبٍ أمكن تأويله بمصدرٍ صريحٍ، وتركَّب من أحد حروف الصِّلة مذكوراً في البنية السطحيَّة للمصدر المؤول وجملة صلته.

فالمعيار الذي يحكم به على تركيب المصدر المؤول أنَّه من هذا النوع هو وجود الحرف المصدريِّ ظاهراً في تركيب ذلك المصدر قبل جملة الصلة، وهذا المعيار يقودنا إلى البحث في معنى أنْ يكون الحرف من أحرف الصلة، وعدد تلك الحروف وماهيتها.

أحرف الصلة تعرف ـ أيضاً ـ بالحروف المصدريّة، و كذلك بالموصولات الحرفية، وهي: " ما أوِّل مع ما يليه بمصدرٍ، ولم يحتج إلى عائدٍ " [٢].

وعدَّها بعضهم خمسة أحرفٍ [٣] هي:

١ ـ (أنْ) مفتوحة الهمزة ساكنة النون، في نحو قوله تعالى: (وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ)[٤]، أيْ: صيامُكم.

٢ ـ (أنَّ) مفتوحة الهمزة مشدَّدة النون المفتوحة، في نحو قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ)[٥]، أيْ: إنزالُنا.

٣ ـ (ما) في نحو قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)[٦]، أيْ: بنسيانِهم.

٤ ـ (كَيْ) في نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً)[٧]، أيْ: لعدم كون حرج على المؤمنين.

٥ ـ (لوْ) في نحو قوله تعالى: (وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)[٨]، أيْ: التعميرَ ألف سنةٍ.

وأضاف إليها آخرون [٩] حرفاً سادساً هو:

٦ ـ (الَّذي) في نحو قوله تعالى: (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ)[١٠]، أيْ: كخوضِهم.

ومنهم مَنْ أضاف إليها حرفاً سابعاً[١١]، وهو:

٧ ـ (اللام) بعد فعليْ الإرادة والأمر، في نحو قوله تعالى: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)[١٢]، أيْ: أمِرْنا بالإسلام.

واختار آخرون أن يُضيفوا إليها حرفاً ثامناً، وهو:

٨ ـ (همزة التسوية، وعديلتها أمْ) بعد لفظة (سَواء) أو (لا أبالي) ونحوهما، كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ) [١٣]، أيْ: إنذارُك و عدمُ إنذارك.

وفي هذا البحث سنقف على أحد أنماط تركيب المصدر المؤول بحرف مصدري مذكور، وهو نمط المصدر المؤول من الحرف المصدري (اللام) وجملة صلته، وهو نمط لم يكن إثباته بين أنماط المصدر المؤول مع حرف مصدري مذكور محل إجماع بين النحاة، نتناوله بالبحث والدراسة بهدف بيان خصائصها التركيبية، وآلية تحويله من المصدر الصريح إلى المصدر المؤول وكيفية تأويله، مع بيان الدلالات المستفادة من العدول عن صيغة المصدر الصريح إلى التعبير بهذا النمط من أنماط المصدر المؤول.

أولاً ـ الخصائص التركيبية:

من الحروف التي قيل إنَّها ترد في تراكيب خاصة حرفاً مصدرياً يقع موقع (أنْ) المصدرية الناصبة ويؤول مع جملة صلته بمصدرٍ حرفُ (اللام) المكسورة التي تدخل على الفعل المضارع بشرط أن ترد معمولة لنوعٍ خاصٍ من الأفعال، وهو فعل الإرادة والأمر في نحو (أمَرَ، يأمر، أراد، يريدُ) أو ما في معناهما، ويجب أن نشير ـ هنا ـ إلى أنَّ القول بمصدرية (اللام) ليس محل إجماع بين النحاة، بل القائلون به قلة من النحاة، أمّا جمهور النحاة فيرون أنَّ (اللام) في هذه المواضع لا تكون حرفاً مصدرياً، بل هي لام (كي) أيْ: لام التعليل والفعل بعدها منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرة، أو هي زائدة للتوكيد.

أمّا القائلون بأنَّ (اللام) يمكن أن تكون حرفاً مصدرياً فيتصدرهم الفرّاء(ت٢٠٧هـ) الذي صرَّح بصحة وقوعها موقع (أنْ) المصدرية الناصبة لشبهها بها في الدلالة على الاستقبال مع هذين الفعلين (أمر، أراد) لأجل ذلك صحَّ أن تقع موقعها وتعمل عملها وتفيد الاستقبال، فقال في قوله تعالى: (يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)[١٤]: " وقال في موضع آخر: (وَاللّهُ يُرِيدُ أن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ)[١٥] والعرب تجعل (اللام) التي على معنى (كي) في موضع (أنْ) في أردتُ وأمرتُ، فتقول: أردتُ أنْ تذهبَ وأردتُ لِتذهبَ، و أمرتُكَ أنْ تقومَ و أمرتُكَ لِتقومَ، قال الله تبارك وتعالى: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)[١٦]، وقال في موضع آخر: (قُلْ إِنِّيَ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ)[١٧] وقال: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا)[١٨] و: (أَن يُطْفِؤُواْ)[١٩]، وإنَّما صلحت (اللام) في موضع (أنْ) في (أمرْتُكَ، و أردْتُ) لأنَّهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي، ألا ترى أنَّك تقول: أمرتُك أنْ تقومَ، ولا يصلح: أمرتُك أنْ قمْتَ، فلمّا رأوا (أنْ) في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الاستقبال بـ (كي) وبـ (اللام) ورُبَّما جمعوا بين ثلاثتهنَّ"[٢٠]، بل ذهب الفرّاء(ت٢٠٧هـ) إلى أبعد من ذلك حين أجاز وقوع (اللام) حرفاً مصدرياً بعد فعلٍ أشبه معناه معنى (أردتُ، و أمرْتُ بشرط أن يكون هذا الفعل طالباً لمعموله دائماً في المستقبل، ويضرب على ذلك مثالاً بالفعل (رَجا) لأنَّ الرجاء يكون في أمرٍ مستقبلٍ وقوعه، فيجوز مجيء اللام المصدرية بعدها، وعكس ذلك (ظنَّ) لأنَّ (أنْ) إذا وقعت بعدها يمكن أن يليها الماضي والمستقبل، ولذلك لم تخلّص معمولها للاستقبال دائماً، فلا يجوز مجيء اللام المصدرية بعدها. يقول الفرّاء(ت٢٠٧هـ): " وربَّما جعلت العرب (اللامَ) مكان (أنْ) فيما أشبه (أردتُ، و أمرتُ) ممّا يطلب المستقبل، أنشدني الأنفيُّ من بني أنف الناقة من بني سعدٍ[٢١]:

أَلَمْ تسأَلِ الأنفيَّ يومَ يسوقُني ... ويزعمُ أنِّي مُبْطِلُ القولِ كاذِبُهْ

أحاوَلَ إعْناتِي بما قالَ أمْ رَجا ... لِيَضْحَكَ مِنِّي أوْ لِيَضْحَكَ صاحِبُهْ

والكلام: رجا أنْ يضحك منّي، ولا يجوز: ظننْتُ لِتَقُومَ، وذلك أنَّ (أنْ) التي تدخلُ مع الظنِّ تكون مع الماضي من الفعل، فتقول:أظنُّ أنْ قد قامَ زيدٌ، ومع المستقبل فتقول: أظنُّ أنْ سيقومُ زيدٌ، ومع الأسماء فتقول: أظنُّ أنَّكَ قائمٌ، فلم تجعل (اللام) في موضعها ولا (كي) في موضعها إذ لم تطلب المستقبل وحده " [٢٢].

ويختم حديثه عن إحلال (اللام) و (كي) محل (أنْ) المصدرية بقاعدة عامة تضبط صحة مجيئها مكانها فيقول: " وكلَّما رأيتَ (أنْ) تصلح مع المستقبل والماضي فلا تدخل عليها (كي) ولا (اللام) "[٢٣].

وأيَّدَ أبو جعفر الطبريُّ(ت٣١١هـ) رأي الفرّاء(ت٢٠٧هـ) وأورد كلامه دون التصريح باسمه[٢٤]. ونسب الزجّاج (ت٣١٧هـ) وابن عطية (ت ٥٤٢هـ) القول بجواز وقوع (اللام) مصدرية بعد فعل الإرادة والأمر إلى الكوفيين عامتهم[٢٥].

أمّا جمهور النحاة فقد تعاملوا مع (اللام) التي تقع بعد فعلي الإرادة والأمر بنفي أن تكون مصدرية ،تخريجها على ثلاثة أقوال:

القول الأول ـ أنَّها (لامٌ) زائدة زيدت بين الفعل ومفعوله، والفعل بعدها منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرة، قال المرادي(ت٧٤٩هـ): " اللامُ الزائدةُ نحو قوله تعالى: (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)[٢٦]، (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [٢٧]، وقول الشاعر[٢٨]:

أريـــدُ لأنْســـى ذكرَهـــا فكأنَّمـــا تمثَّـــلُ لِـــي ليلـــى بكُـــلِّ ســـبيلِ

فاللامُ في ذلك ونحوه زائدة عند قومٍ من النحويين"[٢٩].

وذكر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في قوله تعالى: (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)[٣٠]: " أصلُه يريد اللهُ أنْ يبينَ لكم، فزيدت (اللام) مؤكّدةً لإرادة التبيين كما زيدت في (لا أبا لك) لتأكيد إضافة (الأب)"[٣١]. فجعل علة الزيادة هنا هي توكيد وقع الفعل على المفعول.

القول الثاني ـ وهو رأي الجمهور، ونسبه المرادي(ت٧٤٩هـ) إلى المحقّقين، وهو القول بأنَّها (لآم كي) أيْ: لام التعليل، فهي حرف جرٍّ، والفعل بعدها منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرة، والمصدر في محل جرٍّ بها لا، وهذا القول يستدعي لتصحيح دلالة الجملة إمّا تقدير مفعولٍ قبلها للفعل (يريد) لتكون (اللام) وما بعدها تعليلاً له، أو القول بما ذهب إليه الخليل(ت١٧٥هـ) و سيبويه(ت١٨٠هـ) من القول بأنَّ فعل الإرادة والأمر مقدَّرٌ بمصدر في محل مبتدأ والجار والمجرور من (اللام) والمصدر المؤول بعده في محل رفع خبرٍ له، ولا حاجة لتقدير مفعولٍ لفعل الإرادة والأمر. قال المرادي(ت٧٤٩هـ): " وذهب المحقّقون إلى أنَّها (لام كي) ولهم في توجيه ذلك قولان: أحدهما ـ أنَّ المفعول محذوفٌ و(اللام) للتعليل والمعنى: يريد اللهُ ذلك ليبينَ، وأمرَ بما أمرَ لِنُسْلِمَ، و أُريدُ السَّلْوَ لأنْسى ذكرَها، والثاني ـ ما حكى سيبويه وأصحابه أنَّ الفعلَ مقدَّرٌ بالمصدر، أيْ: إرادةُ اللهِ لِيُبَيِّنَ، و أمْرُنا لِنُسْلِمَ، فينعقد من ذلك مبتدأٌ وخبرٌ"[٣٢].

ومعنى القول الثاني أنَّ الفعل لا يحتاج إلى مفعولٍ، وذكر المرادي (ت٧٤٩هـ) أنَّ مؤدَّى القولين واحدٌ لأنَّهما يجعلان (اللام) للتعليل إلاّ أنَّ أحدهما يجعل الجملة فعليةً فيلزمه تقدير مفعولٍ، وأمّا الآخر فيُحوِّل الجملة من بنيتها العميقة إلى الاسمية فيستغني عن تقدير المفعول، قال المرادي (ت٧٤٩هـ) معلّقاً على رأي الخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه(ت١٨٠هـ) والرأي الأول: " فإنْ قلتَ: ما حقيقة هذا القول ؟ قلتُ: هو كالقول الذي قبله في أنَّ (اللام) للتعليل، ولكنَّ معمول الفعل على القول الأول حُذِفَ اختصاراً فهو منويٌّ لدليلٍ، وعلى هذا القول حُذِفَ اقتصاراً فهو غير منويٍّ إذ لم يتعلّق به قصد المتكلم فيصير الفعل على هذا

كاللازم، ولذلك انعقد من ذلك مبتدأ وخبرٌ، وهو تقديرٌ معنويٌّ لا إعرابيٌّ، وهذا معنى قول ابن عطية بعد ذكر القولين: وقول الخليل أخصر وأحسن "[٣٣].

القول الثالث ـ أنَّ (اللام) بعد فعل الإرادة و الأمر بمعنى (الباء) ذكر هذا القول واستغربه أبو حيّان(ت٧٤٥هـ) في قوله تعالى: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)[٣٤] : " وقيل (اللام) بمعنى (الباء) كأنَّه قيل: وأُمِرْنا بأنْ نُسْلِمَ.... ومجيءُ (اللام) بمعنى (الباء) قولٌ غريبٌ "[٣٥].

وأوجز أبو حيّان(ت٧٤٥هـ) الأقوال الأربعة السابقة التي ذكرت في مجيء (اللام) بعد فعل الإرادة والأمر فقال: " فتحصَّلَ في هذه (اللام) أقوالٌ: أحدها ـ أنها زائدة، والثاني ـ أنَّها بمعنى (كي) للتعليل إمّا لنفس الفعل وإمّا لنفس المصدر المسبوك من الفعل، والثالث ـ أنَّها (لام) كي أُجْرِيَتْ مجرى (أنْ)، والرابع ـ أنَّها بمعنى (الباء)"[٣٦].

وممّا يذكر هنا أنَّ الزمخشري(ت٥٣٨هـ) كان له من هذه (اللام) مواقف مختلفة، فهو في قوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)[٣٧] يختار أنْ تكون (اللام) زائدة مؤكّدة لإرادة التبيين[٣٨]، وكذلك في قوله تعالى: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ) [٣٩]،[٤٠].

وفي موضعين آخرين يختار القول بأنَّها للتعليل، فقال في قوله تعالى: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [٤١] : " فإنْ قلتَ: ما معنى (اللام) في (لِنُسْلِمَ) ؟ قلتُ: هي تعليلٌ للأمر بمعنى: أُمِرْنا وقيل لنا أسلموا لأجل أنْ نُسْلِمَ " [٤٢]، وكذلك قال في قوله تعالى: (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ)[٤٣]:" معناه: وما أُمِروا بما أُمِروا في الكتابين إلاّ لأجل أنْ يعبدوا الله على هذه الصفةِ " [٤٤].

ونراه في موضعٍ آخر يُجَوِّزُ الوجهين، أيْ: القول بأنَّها للتعليل، أو القول بأنها زائدة حيث قال في قوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ)[٤٥]: " ولِتُكملوا: علةٌ الأمرِ بمراعاة العدة... فإنْ قلتَ: هل يصحُّ أنْ يكون (ولتكملوا) معطوفاً على علةٍ مقدَّرة كأنَّه قيل: لتعلموا ما تعملون ولتكملوا العدة، أو على اليسر كأنَّه قيل: يريد اللهُ بكم اليسرَ ويريدُ بكم لتكملوا كقوله: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا)[٤٦] قلتُ: لا يبعد ذلك، والأولُ أوجهُ " [٤٧].

وفي موضعٍ آخر نراه يجوِّز وقوع (اللام) موقع (أنْ) المصدرية كما يجوِّز أن تكون للتعليل، وذلك في قوله تعالى: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ{٧١} وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ)[٤٨] حيث قال: " فإنْ قلتَ: علامَ عُطِفَ قوله (وأنْ أقيموا) قلتُ: على موضع (لِنُسْلِمَ) كأنَّه قيل: وأُمِرْنا أنْ نُسْلِمَ وأنْ أقيموا، ويجوز أنْ يكون التقديرُ: وأمرنا لأنْ نُسْلِمَ ولأنْ أقِيموا، أيْ: للإسلامِ ولإقامةِ الصلاةِ "[٤٩].

وبعد عرض آراء النحاة في مسألة وقوع (اللام) بعد فعلي الإرادة والأمر يبدو أنَّ رأي الفرّاء(ت٢٠٧هـ) والكوفيين هو الراجح، وذلك لقوة ما استدل به من شبهها بـ (أنْ) بعد هذين الفعلين وسهولة تأويلها بمصدرٍ يقع معمولاً لفعلي الإرادة والأمر مما يغني عن كثرة التأويلات التي تعتمد غالباً على التقدير، وكذلك بكون هذا الأمر يقع تحت ضابطٍ تركيبيٍّ محدَّدٍ وهو وقوعها بعد فعلي الإرادة والأمر وما أشبههما من الأفعال مما يطلب معمولاً في المستقبل.

واستدل د.طه الجندي على صحة ما ذهب إليه الفرّاء(ت٢٠٧هـ) والكوفيون بدليلين تركيبيين هما:

١ ـ العطف على (اللام) ومعمولها بـ (أنْ) ومعمولها، وذلك في قوله تعالى: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ{٧١} وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ)[٥٠] وهذا العطف دليل على أنَّ معناهما واحد، وأورد قول الزمخشري(ت٥٣٨هـ): " فإنْ قلتَ: علامَ عطف قوله (وأنْ أقيموا) قلتُ: هو على موضع (لِنُسْلِمَ) وكأنَّه قيل: وأُمِرْنا أنْ نُسْلِمَ وانْ أقيموا "[٥١].

٢ ـ عطفها مع معمولها على المفعول الصريح في قوله تعالى: (يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ)[٥٢] فالمعنى ـ كما فهم ـ يريدُ اللهُ بكم اليسرَ وإكمالَ العدةِ[٥٣]

ثانيا ـ آلية التحويل وكيفية التأويل:

بعد التسليم بأنَّ (اللام) يمكن أنْ تلعب دور الحرف المصدري بعد فعلي الإرادة والأمر وما أشبههما من الأفعال التي تطلب معمولاً في المستقبل فتؤول مع جملة صلتها بمصدرٍ مؤولٍ يؤتى به لتحقيق غاياتٍ دلاليةٍ بإمكان البنية التركيبية للمصدر المؤول القيام بها ليحل محل المصدر الصريح الذي يمثّل البنية العميقة لهذا التركيب، وبتتبع الخطوات التي تمت لتحويل صيغة المصدر المؤول من (اللام) وجملة صلته بعد فعلي الإرادة والأمر وما أشبههما من المصدر الصريح باعتباره البنية العميقة لذلك المصدر المؤول نجد أنَّ عملية التحويل تمت اعتماداً على قاعدتين تحويليتين هما:

١ ـ التحويل بقاعدة الزيادة، وذلك من خلال زيادة الحرف المصدري (اللام) ليؤدي وظيفة السبك مع جملة صلته مضفياً على المصدر المؤول الدلالات المستفادة من هذا العنصر، وهي دلالة التوكيد والتقوية أو دلالة التعليل، وتخليص الفعل بعدها للاستقبال.

٢ ـ التحويل بقاعدة التغيير المورفولوجي بتحويل المصدر الصريح في البنية العميقة من بنيته أحادية الدلالة على الحدث المجرَّد إلى بنية الفعل المضارع مع ارتباط ذلك بتأثيرٍ يلحق آخر الفعل المضارع، وهو حدوث النصب بسبب دخول (اللام) المصدرية.

ومثال ذلك أنَّ البنية العميقة لقوله تعالى: (يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)[٥٤] باعتبار(اللام) حرفاً مصدرياً هي: يريدُ اللهُ التبيينَ لكم، فجيء بالحرف المصدري (اللام) وفق قاعدة التحويل بالزيادة، ثم حوِّلت بنية المصدر الصريح (التبيين) ذات الدلالة الأحادية إلى بنية الفعل المضارع مع حدوث أثرٍ إعرابيٍّ في آخره نتيجة تأثره بدخول (اللام) المصدرية فصار (يُبَيِّنَ)، فآلت البنية السطحية إلى صورتها الظاهرة إلى ما هي عليه في الآية الكريمة.

أمّا كيفية تأويل نمط المصدر المؤول من (اللام) وجملة صلتها فهي لا تختلف عن آلية تأويل المصدر المؤول مع الأحرف المصدرية الأخرى التي تليها أفعال، وذلك بصياغة مصدرٍ صريح من لفظ الفعل الواقع في جملة الصلة مع التأكيد دائماً على أنَّ ما يذكر من تأويلٍ بصيغة المصدر الصريح ليقام مكان المصدر المؤول إنَّما يتم لتقريب المعنى وتسهيل التعرف على موقعه الإعرابي، وتمثيل انعكاسات مكونات المصدر المؤول على المعنى العام للتركيب، ولا يمكن بحالٍ من الأحوال أنْ يؤدي مؤدى المصدر المؤول بصياغته المركبة، ولو كان ذلك ممكناً لما عُدِلَ عن صيغة المصدر الصريح وهو أخصر لفظاً وأسهل صياغة وأوضح دلالة إلى صياغة تركيب المصدر المؤول.

ثالثا ـ القيمة الدلالية لنمط المصدر المؤول من (اللام) المصدرية وجملة صلتها:

سبقت الإشارة إلى أنّ وقوع (اللام) حرفاً مصدرياً أمرٌ مختلفٌ فيه بين النحاة، فمنهم قائلٌ به، ومنهم من أنكره وجعلها في تلك المواضع زائدة ومنهم من جعلها حرف جرٍّ للتعليل، ولأنَّ الغاية معرفة الدلالات التي تضيفها هذه (اللام) في هذا النوع من التراكيب ينبغي أن نذكر آراء العلماء في فائدة هذه (اللام) سواء أقالوا بمصدريتها أم لم يقولوا.

أمّا القائلون بمصدريتها فسيراً على النهج الذي اتبعناه في معرفة القيمة الدلالية لإيراد المصدر المؤول من (اللام) وجملة صلتها باعتباره فرعاً عن المصدر الصريح الذي يمثّل البنية العميقة لهذا المصدر المؤول، فنقول إنَّ إيراد المصدر المؤول من (اللام) وجملة صلته جاء لإضفاء دلالاتٍ خاصةٍ تستفاد من مكونات هذا المصدر وهي اللام، وجملة

صلته، والسياق الذي ترد فيه بعد فعلي الإرادة والأمر وما أشبههما، وهذه الدلالات يمكن أنْ نعبِّر عنها بغرض صرف الفعل المضارع بعد اللام للاستقبال للتعبير عن أنَّ معمول فعلي الإرادة والأمر يكونان فيما يستقبل من الزمان، إضافة إلى معنى التعليل المستفاد من (اللام) ؛ لأنَّها بمعنى (كي) وهاتان الدلالتان يمكن استخلاصهما من كلام الفرّاء(ت٢٠٧هـ) حيث قال: " والعرب تجعل (اللام) التي بمعنى (كي) في موضع (أنْ) في أردتُ و أمرتُ "[٥٥]، فصرَّح ـ هنا ـ بأنَّ (اللام) بمعنى (كي) ومن المعروف أنَّ معنى (كي) هو التعليل، أمّا دلالالتها على الاستقبال فجاءت بعد هذين الفعلين لأنَّهما دائماً يطلبان معمولاً في المستقبل، وهو ما يتناسب مع (اللام و كي) فعلى حدِّ رأيه: " إنَّما صلُحت (اللام) في موضع (أنْ) في (أمرتُك و أردتُ) لأنَّهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي "[٥٦] ولأجل ذلك " استوثقوا لمعنى الاستقبال بـ (كي) وبـ (اللام) التي في معنى (كي) "[٥٧].

ويبدو أنَّ أبا حيّان(ت٧٤٥هـ) قد أدرك هاتين الدلالتين عند القائلين بأنَّها مصدرية فقال إنَّها عند بعضهم: " بمعنى (لام كي) أجريتْ مجرى (أنْ)"[٥٨] فقوله إنَّها بمعنى (لام كي) إشارةٌ إلى أنَّ معناها التعليل، وقوله إنَّها أُجريتْ مجرى (أنْ) إشارةٌ إلى صرفها دلالة الفعل المضارع بعدها للاستقبال.

وأمّا القائلون بأنَّها زائدة بين فعلي الإرادة والأمر ومعموله فجعلوا الزيادة دلالة على التوكيد، وهو ما عبَّر عنه الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في قوله تعالى: (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)[٥٩] حيث قال: " أصلُه: يريدُ اللهُ أنْ يبينَ لكم، فزيدت (اللام) مؤكدةً لإرادة التبيين كما زيدت في (لا أبا لك) لتأكيد إضافة الأب "[٦٠].

والقول بأنَّها زائدة بعد فعلي الإرادة والأمر ارتضاه د. فاضل السامرائي وجعل تلك الزيادة قياسية لغرض توكيد الاختصاص، أيْ: اختصاص الفعل بالمفعول الذي زيدتْ قبله، فقال: " والراجح فيما أرى أنَّ (اللام) في نحو هذا داخلةٌ على المفعول، وهي زائدةٌ زيادةً قياسية في مفعول هذين الفعلين، والغرض منها توكيد الاختصاص، ودخول (اللام) على المفعول له نظائر في الساميات "[٦١].

وبناءً على القول بإفادتها توكيد الاختصاص حاول تفسير اختلاف التركيب في بنية مفعول فعل الإرادة والأمر في نحو قوله تعالى: (يُرِيدُونَ أن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)[٦٢] حيث جاء مفعول الفعل (يريد) دون (اللام) ، أمّا في قوله تعالى: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)[٦٣] جاء مفعوله مقترناً باللام، ففسَّر ذلك بأنَّ مجيء (اللام) مع المفعول به لتوكيد الاختصاص يتناسب مع السياق " فالسياق في آية الصف متجهٌ إلى النبوة ومحاولة تكذيبها فجاء بـ (اللام) والسياق في آية التوبة في النعي على معتقدات اليهود والنصارى في عزير والمسيح والأحبار والرهبان فجاء بـ (اللام) الزائدة في الأولى لأنَّ الكلام على نبوة محمدٍ والإسلام، ولم يأتِ بها في الثانية لأنَّ السياق مختلفٌ "[٦٤].

يتبقى أنْ نشير إلى أنَّ (اللام) عند من عدَّها بعد فعلي الإرادة والأمر حرف جرٍّيربط عادةً بدلالة التعليل، قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في قوله تعالى:

(وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)[٦٥]: " فإنْ قلتَ: ما معنى (اللام) في (لِنُسْلِمَ) ؟ قلتُ: هي تعليلٌ للأمر بمعنى: أُمِرْنا وقيل لنا أسلموا لأجل أنْ نُسْلِمَ " [٦٦]

وممّا يذكر هنا أنَّ معنى التعليل من المعاني المتفرعة عن المعنى الأصلي لـ (اللام) الجارة ،هو معنى الاختصاص، قال سيبويه (ت١٨٠هـ): " لام الإضافة ومعناها المِلْكُ واستحقاقُ الشيءِ"[٦٧]، وقال ابن يعيش(٦٤٣هـ): " ولها في الإضافة معنيان: المِلْكُ والاستحقاقُ ... وقيل أصل ذاك الاختصاص واستعمالها في المِلْكِ لما فيه من الاختصاص ؛ لأنَّ كلَّ مالكٍ مختصٌّ " [٦٨].

وأوضح المرادي(ت٧٤٩هـ) العلاقة بين التعليل والاختصاص بقوله: "والتحقيق أنَّ معنى (اللام) في الأصل هو الاختصاص، وهو معنًى لا يفارقها، وقد يصحبه معانٍ أخر، وإذا تُؤُمِّلتْ سائرُ المعاني المذكورة وُجِدَتْ راجعةً إلى الاختصاص، وأنواع الاختصاص متعددة، ألا ترى أنَّ من معانيها المشهورة التعليل، قال بعضهم: هو راجعٌ إلى معنى الاختصاص ؛ لأنَّك إذا قُلتَ: جئتُكَ للإكرام دلَّتِ (اللامُ) على أنَّ مجيئها مختصٌّ بالإكرام إذِ كان الإكرامُ سببَه دون غيره"[٦٩].

ومن النحاة من أشار إلى أنَّ (اللام) الجارة بعد فعلي الإرادة والأمر تأتي بمعنى (الباء) قال العكبري(ت٦١٦هـ) في قوله تعالى: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)[٧٠] : " أيْ: أُمِرْنا بذلك لِنُسْلِمَ، وقيل: اللامُ بمعنى الباء، وقيل: هي زائدة، أيْ: أنْ نُسْلِمَ "[٧١] وقال أبو حيّان(ت٧٤٥هـ): " وقيل: اللامُ بمعنى الباء كأنَّه قيل: أُمِرْنا بأنْ نُسْلِمَ، ومجيءُ اللام بمعنى الباء قولٌ غريبٌ "[٧٢].

ومعنى أنها بمعنى (الباء) أنَّها تفيد المعنى الرئيس لـ (الباء) وهو الإلزاق والاختلاط، قال سيبويه(ت١٨٠هـ): " وباء الجرِّ إنَّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُه بالسوطِ: ألزقتَ ضربَكَ إيّاه بالسوطِ، فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصلُهُ "[٧٣].

ولعل وجه الغرابة في ذلك عند أبي حيّان(ت٧٤٥هـ) أنَّه لا يذكرُ من معاني(اللام) أنَّها تأتي بمعنى (الباء) ، ولذلك خلت كثير من كتب المعاني من هذا المعنى لـ (اللام) [٧٤].

Abstract

The source pattern of the (non) and its relevance
Synthetic study, transformational, semantic
By Omar Othman Ali Awad

The authoritative source in Arabic Each structure can be interpreted as an explicit source, replacing the singular noun and taking its position from the expression, whether its composition contains one of the relevant characters or not, and from the patterns of the authoritative source structures preceded by one of the related characters. (LAM) source.

The purpose of this research is to describe the structural characteristics of this pattern, the mechanism of converting it from the explicit source to the authoritative source and how to interpret it as an explicit source, as well as the statement of the semantic value of the transgression of the explicit source to the expression of this type of source source.

الهوامش

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٩٩.
(٢) شرح حدود الأبذيّ لابن قاسم المالكي ١٠٤، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ١٥٦.
(٣) شرح كتاب الحدود للفاكهي ١٥٦ ـ ١٥٧.
(٤) البقرة ٢ / ١٨٤.
(٥) العنكبوت ٢٩ / ٥١.
(٦) ص ٣٨ / ٢٦.
(٧) الأحزاب ٣٣ / ٣٧.
(٨) البقرة ٢ / ٩٦.
(٩) شرح حدود الأبذي لابن قاسم المالكي ١٠٤ ـ ١٠٥
(١٠) التوبة ٩ / ٦٩.
(١١) ينظر: المصدر المؤول بحث في التركيب والدلالة لطه محمد الجندي ٢٦.
(١٢) الأنعام ٦ / ٧١.
(١٣) البقرة ٢ / ٦.
(١٤) النساء ٤ / ٢٦.
(١٥) النساء ٤ / ٢٧.
(١٦) الأنعام ٦ / ٧١.
(١٧) الأنعام ٦ / ١٤.
(١٨) الصف ٦١ / ٨.
(١٩) التوبة ٩ / ٣٢.
(٢٠) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦١ ـ ٢٦٢.
(٢١) البيتان من الطويل، والأنفي هو أبو الجرّاح الأنفي، وهما في: معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٣.
(٢٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣.
(٢٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٣.
(٢٤) ينظر: جامع البيان للطبري ٦ / ٦١٩ ـ ٦٢١.
(٢٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٤، و المحرر الوجيز لبن عطية ٢ / ٤٠.
(٢٦) النساء ٤ / ٢٦.
(٢٧) الأنعام ٥ / ٧١.
(٢٨) البيت من الطويل، لكثير عزة وهو في ديوانه ١٠٨، و مغني اللبيب لابن هشام ٢٣٧، و الجنى الداني للمرادي ١٢١.
(٢٩) الجنى الداني للمرادي ١٢١.

(٣٠) النساء ٤ / ٢٦.
(٣١) الكشّاف للزمخشري ١ / ٤٥٠.
(٣٢) الجنى الداني للمرادي ١٢١ ـ ١٢٢.
(٣٣) الجنى الداني للمرادي ١٢٢.
(٣٤) الأنعام ٥ / ٧١.
(٣٥) البحر المحيط لأبي حيان ٤ / ١٥٨ ـ ١٥٩.
(٣٦) البحر المحيط لأبي حيان ٤ / ١٥٩.
(٣٧) النساء ٤ / ٢٦.
(٣٨) ينظر: الكشّاف للزمخشري ١ / ٤٥٠.
(٣٩) الصف ٦١ / ٨.
(٤٠) ينظر: الكشّاف للزمخشري ٤ / ٤٤٧.
(٤١) الأنعام ٦ / ٧١.
(٤٢) الكشّاف للزمخشري ١ / ٦٣٧.
(٤٣) البينة ٩٨ / ٥.
(٤٤) الكشّاف للزمخشري ٤ / ٦٧٢.
(٤٥) البقرة ٢ / ١٨٥.
(٤٦) الصف ٦١ / ٨.
(٤٧) الكشّاف للزمخشري ١ / ٢٢١.
(٤٨) الأنعام ٦ / ٧١ ـ ٧٢.
(٤٩) الكشّاف للزمخشري ١ / ٦٣٧.
(٥٠) الأنعام ٦ / ٧١ ـ ٧٢.
(٥١) الكشاف للزمخشري ١ / ٦٣٧.
(٥٢) البقرة ٢ / ١٨٥.
(٥٣) ينظر: المصدر المؤول بحث في التركيب والدلالة لطه الراوي ٣٩ ـ ٤٠.
(٥٤) النساء ٤ / ٢٦.
(٥٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦١.
(٥٦) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦١.
(٥٧) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٢.
(٥٨) البحر المحيط لأبي حيان ٤ / ١٥٩.
(٥٩) النساء ٤ / ٢٦.
(٦٠) الكشّاف للزمخشري ١ / ٤٥٠.
(٦١) معاني النحو للسامرائي ٣ / ٦١.
(٦٢) التوبة ٩ / ٣٢.
(٦٣) الصف ٦١ / ٨.
(٦٤) معاني النحو للسامرائي ٣ / ٦٣.
(٦٥) الأنعام ٦ / ٧١.
(٦٦) الكشّاف للزمخشري ١ / ٦٣٧.
(٦٧) الكتاب لسيبويه ٤ ـ ٢١٧.
(٦٨) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٥.
(٦٩) الجنى الداني للمرادي ١٠٩.
(٧٠) الأنعام ٦ / ٧١.
(٧١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ / ٥٠٨.
(٧٢) البحر المحيط لأبي حيان ٤ / ١٥٨ ـ ١٥٩.
(٧٣) الكتاب لسيبويه ٤ / ٢١٧.
(٧٤) ينظر: حروف المعاني للزجاجي ٧٥ ـ ٧٦ ، و رصف المباني للمالقي ٢١٨ ـ ٢٢٤، والجنى الداني للمرادي ٩٦ ـ ١٠٩، و مغني اللبيب لابن هشام ٢٠٧ ـ ٢٣٦.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
١ ـ البحر المحيط لأثيرالدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠م.
٢ ـ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) تح: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، ١٩٧٦م.
٣ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) تح: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٤ ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ) تح: د. فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
٥ ـ حروف المعاني لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٦ ـ ديوان كثير عزة، جمع: فدري مايو، دار الجبل، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.
٧ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبدالنور المالقي (ت٧٠٢هـ) تح: أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
٨ ـ شرح حدود النحو للأبذي شرحها ابن قاسم المالكي (ت٩٢٠هـ) تح: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٨م.
٩ ـ شرح الرضي على الكافية للرضي الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ١، ١٩٧٨م.
١٠ ـ شرح كتاب الحدود في النحو لعبدالله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ) تح: د. المتولي رمضان أحمد، دار التضامن للطباعة، القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
١١ ـ شرح المفصّل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت.
١٢ ـ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تح: عبدالسلام هارون، الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٣ ـ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ) تح: يوسف الحمادي، مكتبة مصر، الفجالة ـ مصر، ط ١، ٢٠١٠م.
١٤ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي أبي محمد عبد الحق بن غالب (ت٥٤٦هـ) تح: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٥ ـ المصدر المؤول " بحث في التركيب والدلالة " د. طه محمد الجندي، دار الثقافة العربية، ١٩٩٩م.
١٦ ـ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) تح: محمد علي النجار وزميليه، دار السرور .
١٧ ـ معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت٣١١هـ) تح: د. عبدالجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م.
١٨ ـ معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي، نشر شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.
١٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الشام، بيروت.